الأستاذ محمد الغيلاني
m.elrhailani@umi.ac.ma
ماستر
الفلسفة والأنظمة المعرفية للخطاب

الأنظمة المعرفية للخطاب السياسي الحديث

ورقة منهجية

الدكتور محمد الغيلاني
جامعة مولاي إسماعيل

2020

يمنع استغلال هذا المطبوع لأغراض ربحية

فتح مسارات جديدة للتفكير في السياسة كموضوع فلسفي

النموذج الأول

كتاب «الأمير» لـ «ماكيافللي»

قراءة منهجية في الإشكاليات الكبرى للنص

شغل **ماكيافللي** (1469-1527) منصب مستشار سياسي لمدينة فلورنسا الإيطالية في مرحلة كانت فيها المدينة معرضة لأزمات داخلية، ومهددة أيضا من قبل الإمارات المحيطة بها والتي تحالفت مع كل من فرنسا وإسبانيا محاولة إخضاع فلورنسا.

أودع ماكيافللي في كتابه «**الأمير**» جملة من القواعد خصيصا لتجنب الأزمات الداخلية ومحاولات الإخضاع التي تعرضت لها فلورنسا.

يثير الكتاب بعض **المفارقات:** يهدي ماكيافللي الكتاب إلى لوران الميديتشي (أو المديسيس)، ويقدم للأمير نصائح تساعده لكي **يسوس ويسود**، غير أن الكتاب، في الوقت نفسه، يكشف للشعب أسرار السلطة وخيوط لعبتها. مع كتاب «**الأمير**» نحن أمام عمل يقدم السلطة ولكنه، في الآن ذاته، يقودنا إلى كواليسها ودهاليزها، ومن هنا يمكن تأويل الكتاب وحمله على أوجه عدة.

يقطع **ماكيافللي**، في هذا النص، جذريا مع تقليد الفلسفة الأخلاقية والسياسية (خاصة التصور الأفلاطوني، والأرسطي [ولو بشكل أقل]، والوسيطي)، ذلك لأنه يفصل كليا بين الأخلاق والسياسة (فصل الأخلاق بمعناها التقليدي عن السياسة، ولكن ماكيافللي يرسي قواعد أخلاقية جديدة للسياسة)، غير أن هذا الفصل إشكالي أكثر من كونه تحصيل حاصل.

لم ينشغل **ماكيافللي**، بالأساس، في هذا الكتاب بالمقارنة بين مختلف أنماط الأنظمة والمفاضلة بينها [خصص ماكيافللي لهذا الموضوع كتابا آخر يحمل عنوان «**مقال في العشرية الأولى لتيت-ليف** *Discours sur la première décade de Tite-Live*»]، ولا ببحث الفضائل التي ينبغي أن يتمتع بها الحاكم أو رجل السياسة. مع ذلك، لا يجوز أن يفهم من موقف ماكيافللي أن كل الممارسات السياسية متشابهة (أو متساوية): فقد كان ماكيافللي يدين التوسع والغزو الخارجيين لأنها سياسات تنتهي إلى خراب الدول. ولذلك، فإن ماكيافللي، في كتابه، يحاول أن يحدد **المهام الموكلة إلى الأمير** (الأمير لا يحيل على نمط بعينه من الحكم، إنه رمز تأسيسي للدولة، الضامن لقواعد نشأتها الصلبة ككيان ممتد في الزمن): الأمير هو مؤسس الدولة، هو ملهمها وباعثها على البقاء والاستمرارية، بحيث يكون تأسيسه ذاك إطلاق لمشروع غير قابل للانهيار، يحمل في ثناياه عناصر المقاومة والصمود وعوامل البقاء والتكيف مع الظروف منقلباتها. **ليست المشروعية معيار الصلاحية بل الاستقرار**. وليس هناك حل نظري لمشكلة الاستقرار لأن الأمير سيجد نفسه باستمرار أمام ظروف فريدة من نوعها، غير مسبوقة ولم يختبرها من قبل. نحن هنا إزاء **مفارقة ثانية** يطرحها كتاب ماكيافللي: إن النظريات الكبرى لا يصلح استخدامها في مجال الحكم، وأن السياسة هي قبل كل شيء فن عملي.

- **تدبير مجرى الأحداث: التوقع والتحكم (الفورتونا هي كل فرصة تستحق الاغتنام)**

تكمن صنعة الأمير وخبرته ومهارته في التهيؤ للطابع العرضي لـ «**الفورتونا**» (اللامتوقع منها) [نود أن ننوه هنا إلى أن **فورتونا** مفردة إيطالية ترجمت إلى «الحظ و/ أو القدر»، غير أننا نتحفظ على هذه الترجمة لأن الحظ هو وجه من أوجه **فورتونا** فقط (وقد يكون الحظ معنى مانعا لفهم عميق لفورتونا)، ولا يستعملها ماكيافللي دائما بهذا المعنى، كما أن ترجمتها إلى «القدر» فيه الكثير من المجازفة لما تحمله هذه الترجمة من دلالات دينية غيبية. والحال، أن ماكيافللي يبين في أكثر من موضع أن **فورتونا** يمكن التحكم فيها **وتحويلها إلى فرصة بعد أن كانت تهديدا**، وتحويل الفرصة إلى مغنم لا يحصل إلا بامتلاك القدرة على السيطرة على **الفورتونا**، **والفورتونا** في كلتا الحالتين تقتضي **فراسة التوقع**. وسنعمل على بيان معنى **فورتونا** بوضوح أكبر في ما سنأتي على ذكره أدناه]. انطلاقا من توظيف ماكيافللي لـ «**فورتونا**» يمكن أن نستنتج أن هناك أكثر من نمط لممارسة الحكم والسيادة. وهذا ما يحاول إبرازه من

خلال الإحالة على الرموز التاريخية من قبيل César Borgia، وغيره ممن امتلكوا القدرة على التأقلم وتطويع انتكاسات **الفورتونا** لفائدتهم، أي قدرتهم على التحكم في الأحداث والإمساك بدفة الحكم. لا ينبغي الاستغراق في المبادئ النظرية الكبرى. الأهم من ذلك، تدبير اللامتوقع لا يعني الاستسلام لـ «**فورتونا**» المتبدلة: **على الأمير تذليل وترويض وإثارة الفرص وتحويلها إلى فرص ممتدة في الزمن السياسي**. ذلك هو الفن الأسمى، والمهارة الفضلى لكل أمير، إنها الفضيلة التي تليق به *Virtù* (وهي فن ترويض الفورتونا، راجع الفصل 25).

- **تدبير حكم الأمزجة: المجتمع منقسم على نفسه باستمرار**

لا يجوز للأمير أن يعتمد على القوى الخارجية، ولذلك عليه أن يمتلك جيشا خاصا به من دون التعويل على الحلفاء أو المرتزقة. لكن على الأمير أيضا أن يكون مستقلا عن القوى الداخلية لدولته. الأمير ليس ممثلا لمصلحة عامة، فالمجتمع، في عرف ماكيافللي، لا يجتمع على مصلحة من هذا القبيل. المجتمع حتما موزع بين مزاجين، **مزاج الكبار** (النخبة ذات النفوذ والتي تساهم في حكم وتدبير الدولة والاقتصاد الشأن الديني، أو هي نخبة من بقايا نظام حكم سابق) **ومزاج الشعب**. ليس الأمير ممثلا لأي من المزاجين: **فهو سلطة مستقلة، عليها أن تحكم التيارين المتناقضين والحفاظ على هذا اللاتجانس ضمن توازن ملائم، من أجل تجنب الوقوع تحت رحمة الشعب** (الطغيانية الشعبوية) **وتجنب الوقوع تحت رحمة الكبار** (الذين قد يمثلون أيضا نخبة تعبر عن ملكية زبونية أو أي قوة منظمة وممثلة سياسيا واقتصاديا).

- **تدبير التمثلات: التحكم في المخيال المجتمعي (الحياد الأخلاقي)**

على الأمير أن يصنع المخيال ويتسيده. ليس مطلوبا من الأمير أن يكون فاضلا بل أن يكون من دون خصال، أن يكون **محايدا أخلاقيا** (المراد هنا أن تكون كل الخصال رهن الاستخدام ولذلك عليه ألا تشيع عنه خصلة بعينها)، أن يتقن الظهور بالخصال المناسبة للحظة المناسبة: أن يكون طيبا عندما يمكنه ذلك، وفظا عندما يلزم الأمر ذلك. لا يكفي أن يكون الأمير أسدا (لتدبير علاقات القوة) ولكن أيضا ثعلبا (مجردا من الميل العاطفي والتعلق). على الأمير ألا يتعلق بمبادئ ولكن أن يستعمل ويستغل المكر

والخداع والدهاء (ليس بالمعنى الأخلاقي لهذه المفردات)، لأن ما يهم ليس هو احترام القوانين والتقاليد بقدر ما يهم التظاهر باحترامها (هنا يتخذ الظهور معنى التظاهر). كما أن الأمير ليس مدعوا للبحث عن اكتساب حب الناس (حب الشعب شعور لا يدوم إلا قليلا، ومخيب دائما)، ولكن إثارة الخوف، وحده شعور يصمد ويدوم.

الأستاذ محمد العيلاني

النموذج الثاني

كتاب «روح القوانين» لـ «مونتسكيو»

قراءة منهجية في الإشكاليات الكبرى للنص

قضى **مونتسكيو** (1689–1755) ثلاث سنوات مرتحلا يتقصى تاريخ الشعوب الأوروبية وبعد فراغه من أسفاره شرع في تحرير «**روح القوانين**» الذي كرس له عشرون عاما من حياته. هذا العمل العمدة الذي بوأ مونتسكيو صدارة المؤسسين للعلوم السياسية والاجتماعية الحديثة، يتطلع إلى فهم منطق التنوع اللانهائي **للقوانين والأعراف** التي عرفتها المجتمعات البشرية، وقد وضع مونتسكيو، في سبيل ذلك، منهجا جديدا، مستوحى من العلوم التجريبية الوليدة في عصره: الانطلاق من الوقائع الملموسة، ومن تنوعها لاستخلاص وتحديد قوانين، وليس الاكتفاء ببناء، على طريقة الفلسفات السياسية السابقة، نموذج مجرد لمجتمع مثالي.

لقد طرحت مسألة **نظام الحكم الأفضل** في التقليد الفلسفي منذ أفلاطون بطريقة سيئة (وخاطئة) لأنها قدمت بقدر مبالغ فيه من التجريد. والحال أن ما ينبغي السعي إلى فهمه هو الطريقة التي بها يتم إرساء القوانين السياسية والمدنية لدى مختلف المجتمعات في ارتباط بخصوصياتها. بهذا الشكل فقط يمكننا معرفة الأصلح والأنسب للناس.

- **معقولية القوانين الوضعية**

لا يمكن تفسير وجود تنوع القوانين بإرجاعها إلى محض خيال من صنع الناس، ذلك أنه وعلى الرغم من المظاهر، فإن القوانين ليست أبدا محض مراسيم تعبر عن الإرادة الإنسانية الصرفة، ولا هي مجرد إجراءات سلطوية تعسفية. فمن جهة أولى، نجد أن هذه القوانين تنطوي على ما حددته طبيعة الأشياء التي صيغت لأجلها هذه القوانين: حيث تجد مبررها في المزاج والطابع الخاص لشعب ما، في عاداته وأعرافه، في المناخ الذي يعيش فيه، في دينه واقتصاده وما إلى ذلك. «روح» القوانين تعبير عن الروابط بين مختلف هذه العوامل. من جهة ثانية، هناك مبررات لأجلها وضعت القوانين على أساسها:

مقتضى الطبيعة الإنسانية المجبولة على إرساء علاقات الإنصاف السابقة على كل معاهدة أو اتفاق، تمثل قوانين أمة ما التطبيق (الترجمة) الخصوصي للعقل الإنساني الكوني.

- **صنوف أنظمة الحكم السياسي**

تعرف حكومة ما بالوحدة المشكلة **لطبيعتها**: بنيتها السياسية (من يحكم؟ وكيف يحكم؟)، والمشكِّلة **لمبدئها**: محفزها وباعثها على الفعل، أي الشغف الذي يجعل لهذه البنية وجودا ملموسا. برأي مونتسكيو هناك ثلاث أنواع من الحكومات. في النظام **الجمهوري**، يسود الشعب (الديمقراطية)، أو جزء من الشعب (الأرستقراطية)، مع احترام القوانين، مبدأ هذا النظام هو الفضيلة، حب الوطن ومساواة الجميع أمام القانون. أما النظام **الملكي**، فهو نظام الحكم الفردي وفق قوانين قارة وراسخة (قوانين المؤسسة للمملكة) مع تبني سلط وسيطة (نبلاء ورجال دين) لتصريف سلطة الملك. مبدأ هذا النظام قائم على الشرف، شعور التفوق الذي يقضي الاعتراف بامتيازات المكانة. يسود في النظام **الاستبدادي** الحكم الفردي الذي يحوز على نفوذ مطلق وسلطة تعسفية، يقوم هذا النظام على مبدإ الخوف، الذي يكره رعاياه على العبودية.

- **مبدأ فصل السلط وتوازنها**

لا يمكن للحرية السياسية أن توجد إلا في الأنظمة المعتدلة كالنظام الجمهوري والنظام الملكي بالقدر الذي يرسي فيه كل منهما القوانين التي تنعدم في النظام الاستبدادي. غير أنه لا يكفي لدولة ما أن تكون معتدلة ليكون للحرية وجود: إذ على دستور الدولة المنظم للسلط التشريعية والتنفيذية والقضائية أن يمنع الشطط في استعمال السلطة. فإذا كان من طبيعة السلطة أن لا تحتوي في حد ذاتها حدودا لها فيجب العمل بوجه ما على أن تحد السلطة السلطة، «السلطة لا تحدها إلا السلطة» [راجع روح القوانين: 11،4]: مع توزيع للسلط الثلاثة بين أجهزة متفرقة (بناء على مبدإ فصل السلط)، فإن المراقبة المتبادلة لبعضها البعض يجعل كل واحدة في حدود صلاحيتها من دون أن تتعدى مجال اختصاصها أو تتطاول على ما ليست في مجال سلطتها.

يمنع استغلال هذا المطبوع لأغراض ربحية